والجيد أن يعدل عن الأولى به كما ذكر سيبويه لأنه أوغل في الباب، ألا ترى أن منه ما لا يكون في معناه كأخر[1].

باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل:

لا يريد هذين المثالين فقط بل كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف[2] وهي أبنية كثيرة كأفاعل وأفاعيل وفواعل وفعالل وفعاعل وما أشبه ذلك ومثل بمثالين كما فعل في التصغير بثلاثة أمثلة وهي كثيرة للعلم بذلك[3]..

وقوله: كما أدخلتها على فعال:

يريد أن الياء في ثمان ياء الإضافة خففت فحذف أحداهما والأصل ثماني ولذلك قال: لحقت فعال.

---

(1) قال أبو إسحق الزجاج إن العدل في مثنى وثلاث ورباع لم ينصرف لجهتين وهما أنه اجتمع فيه علتان معدول عن اثنين اثنين وأنه عدل عن التأنيث، وقد جاء في المخصص أن هذا القول خطأ لأنه لا يجوز أن يتكرر العدل إنما منعت من الصرف للعدل والتعريف. كما أن أبا إسحق صرح بأنه لا يمتنع العدل إلى عشرة فتقول تسع متسع عشار معشر وقد قال ابن السكيت والفراء وبعض النحويين هذا القول.

المخصص 17/120

(2) الأوسط منها حرف لين وقد منعت هذه الصيغ من الصرف لأنها جمع وأنها على مثال ليس يكون في الواحد، ليس في الأسماء التي هي لواحد مثل شيء مما ذكرنا، فإن كان جمع في الواحد له نظير نحو قلوب وفلوس، ونظيرهما في الواحد السدوس والقعود والجلوس فإنهما يصرفان..

المقتضب 3/327/328

الزجاج 46

ومثل أجمال وأحمال نظيرهما قولهم برمة أعشار فهما مصروفان. فإذا جمع اسم على أفعال فلا يمنع، وكذلك أجزاء لأن همزته أصلية، وزعم صاحب كتاب «غنية الطالب» أن المنع معمم فيهما ولم يراع الصيغة.

(3) قال تعالى: ﴿من محاريب وتماثيل﴾ [سبأ: 13]، وقال جل إسمه: ﴿لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد﴾ [الحج: 40].